ظهير1946المنظم للطرق الصوفية والزوايا بالمغرب

من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي

Dahir 1946 Regulating Sufi Orders and the Zaouias in Morocco

Through the documents of the French archives

طارق بوكطب[1]

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس

siencehistoire@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/08/22 تاريخ القبول: 2022/01/01

---

1. مقدمة:

شهد التاريخ المعاصر للمغرب تحولات بنيوية وصراعات سياسية وأخرى فكرية دينية أسهمت عدة عوامل في بلورتها، أبرزها الأطماع والضغوطات الاجنبية الاستعمارية التي تعرض لها المغرب وانتهت بتوقيع الحماية والاستسلام لفرنسا، ثم وصول التأثيرات الفكرية المشرقية، وتبني الفكر السلفي الإصلاحي كإيديولوجية أطرت العمل الساسي لرجل الحركة الوطنية بالمغرب. في هذا السياق عاد إلى الواجهة صراع سياسي ديني بين فاعلين أساسيين داخل المجتمع المغربي: الأول مثله أعضاء الحركة الوطنية دعاة السلفية وفي ركبهم علماء القرويين، مستفيدين من انحياز السلطان إلى جانبهم باعتباره رمز السلطة الدينية وأمير المؤمنين، أما الطرف الثاني فمثله عدد من شيوخ الزوايا والطرق الصوفية الذين رأوا في موالاة الاستعمار حفاظا لمصالحهم وامتيازاتهم ومكانة مؤسساتهم خصوصا بعد أن تم توقيع عقد الحماية، حيث اشتدت المواجهة بين الجانبين خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

تشير أغلب كتابات الحركة الوطنية بالمغرب، التي تطرقت لموضوع الطرق الصوفية، إلى أن انحراف عدد من الشيوخ الطرقيين ناتج عن تعرضهم لاختراق ممنهج من قبل سلطات

الاستعمار. ذلك أن السياسة الدينية التي تبناها المارشال الليوطي، اعتمدت دراسات وأبحاث كولونيالية عديدة اهتمت بدراسة مجتمعات شمال إفريقيا عامة والمغرب خاصة، وذلك لتسهيل تنفيذ استراتيجية التحكم والسيطرة عليه. في هذا الاطار حضي موضوع الزوايا والطرق الصوفية باهتمام كبير، نظرا لما لهذه المؤسسات الدينية من قوة وتجذر تاريخيين داخل بنية المجتمع المغربي، سواء في القرى أم في الحواضر. والظاهر أن سلطات الاستعمار استطاعت أن تُحكم قبضتها على بعض من هؤلاء الشيوخ، وتبعا لذلك تحولت مواقفهم من منافحين عن الدين والعباد إلى مؤيدين لسياستها في البلاد، هذا إضافة إلى الانحطاط الذي وصلت إليه عدد من الزوايا والطرق الصوفية بعد "انغماس هذه في الأدوار السياسية بشكل سافر"[2]، وتركها العمل المنوط بها الذي أنشأت من أجله، من تزكية النفس، والحفاظ على الايمان، والرقي الروحي للمريدين، ولعل التأييد الأجنبي لها قد كشف فقرها الروحي وأتاح لها الفرص للقيام بأعمال هدامة. ففي هذا الصدد، تحدثت مجموعة من المصادر الإخبارية عن تسخير عدد من الطرقيين لخدمتها، مثل "الصحافة التي رصدت الأدوار التي أسندت لشيوخ الدرقاوية والكتانية و الوزانية و الشرقاوية القيام بها لفائدة سلطات الاحتلال سواء في مرحلة التهدئة أو بعدها"[3]. تبعا لذلك، جاء إصدار ظهير 22 يونيو 1946 لتنظيم مسألة الطرق الصوفية بالمغرب.

من خلال ما سبق ونظرا لما تكتسيه الوثيقة التاريخية من حجية، تأتي هذه الورقة البحثية للوقوف على أهم حيثيات إصدار هذا الظهير، مع تسليط الضوء على ردود فعل كل من الحركة الوطنية وشيوخ الطرق وسلطات الحماية، والكشف عن النتائج التي ترتبت عن إصداره، وذلك من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي التي ظلت حبيسة الرفوف إلى عهد قريب.

2. ظروف إصدار ظهير 22 يونيو 1946

حتى يتم فهم ظروف صدور الظهير المنظم للطرق الصوفية بالمغرب، لا بد من الإشارة إلى أن السلطان باعتباره ثيوقراطيا وأميرا للمؤمنين ظل مستمرا في العمل على تفعيل

سلطته الدينية التي يتمتع بها باعتباره سبط النبي، دفعته قناعته بمدى التأثير الذي ستعطيه له هذه الصفة، إذا "ما استخدمها كسلاح مكنته منه الطبيعة الدينية ليبرز سيادته ويمجد هيبته ويقوض نفوذ فرنسا"[4].فرغم ظهور محمد بن يوسف بمظهر السلطان التقدمي الحداثي الليبرالي، فإنه في الوقت نفسه أكد على الحقيقة الإسلامية التي ينتمي إليها، باعتباره حامي الدين وعضده الذي أعاد له وحدته ونقاوته الأولى.

لقد ظلت رغبة السلطان متقدة من أجل إحياء أمجاد الدولة العلوية، خصوصا في مجال السلطة الدينية التي تمتع بها أجداده السلاطين، وما لهذه الرمزية من قوة تأثير داخل المجتمع المغربي. سيتجلى ذلك في دعوته إلى إصلاحات دينية، هدفت إلى محاربة التخلف والجمود الذي صارت عليه مجموعة من الطرق الصوفية، هذه الأخيرة سيشكل زعماؤها جبهة معارضة لكل ما من شأنه أن يمس بتنظيماتهم التي ظلت عبر تاريخ المغرب متجذرة داخل المجتمع، وتحظى بقدسية وتبجيل إلى جانب قوة تأثيرها الاجتماعي والسياسي. وفي هذا الصدد، يقول روم لاندو في مؤلفه تاريخ المغرب في القرن العشرين:" كان الحامي الأول للإيمان الشريف بالبركة، أي السلطان. ولو أن هذه الطرق الدينية احتفظت بطابعها الروحي لكان السلطان حاميها"[5]، لكنها فضلت تسخير قوتها ومكانتها لخدمة مصالح الاستعمار الذي خبر قوتها أثناء عملية التهدئة وخضوعها له بعدها، وبذلك ساهمت في تسهيل سيطرته وبسط نفوذه داخل البلاد.

تشير التقارير الاستخباراتية التي أعدها ضباط الاستعلامات الفرنسيين، إلى أن السبب وراء اتخاذ السلطان لقرار من هذا النوع، يرجع إلى سنة 1931. إذ يبدو أن اصدار ظهير 16 ماي 1930(الظهير البربري) وما نجم عنه من انتفاضة قوية ومعارضة قادها الوطنيين ضده، جعلت السلطان يفطن للمخطط الفرنسي الذي هدف إلى خلق التفرقة بين المغاربة ، وتقسيم البلاد إلى منطقة تحت حكم المخزن يطبق فيها القانون والشرع، ومناطق (السيبة) خاضعة لأحكام العادات والتقاليد التي كان يسهر على تطبيقها شيوخ الزوايا والطرق الصوفية. وبناء عليه، سيوجه السلطان اهتمامه نحو هذه التنظيمات للحد من انتشار

العادات والتقاليد الخارجة عن الدين، والتي تستمد منها السياسة البربرية شرعيتها وقوتها، حيث "عمل على توسيع نطاق تطبيق (الشرع) عوض العرف في المناطق (البربرية)، رغم المعارضات والمواجهات التي لقيها هذا الأمر، ونهج سياسة التضيق ضد شيوخ الزوايا والطرق الصوفية التي كرست مجموع من العادات، خاصة مفهوم (البركة)، الذي مكنها من إحكام قبضتها على المريدين. وبهذا العمل سعى السلطان إلى اقتلاع الجذور المغذية لقوة الطرق الصوفية و الزوايا"[6] . بعد هذه الإجراءات التي همت السهر على توسيع نطاق تطبيق (الشرع)، يشير تقرير بتاريخ 13 أبريل 1945 إلى أن: " هناك مجموعة من الإشارات سمحت بالقول على أن السلطان يتوجه نحو القيام بحركة مستوحاة من مبادئ الوهابية. وقد ظهر في تصريحاته بمراكش ومكناس التي انتقد فيها انحرافات الطرق الصوفية وانتشار البدع والممارسات الدينية الشعبوية على نطاق واسع بالمغرب"[7]. وأضاف التقرير نفسه، أن الخطوة التي أقدم عليها السلطان تم التفكير لها ودعمها واعدادها بشكل جيد.

لقد حرصت الإقامة العامة على أن يسير السلطان محمد بن يوسف وفق مقتضيات سياستها الدينية، التي نسج خيوطها المارشال الليوطي، إلا أن مواقفه ضد مجموعة من الممارسات والانحرافات العقدية التي انتشرت داخل المجتمع ظلت قائمة، فأصدر أمرا بإغلاق الزاوية العالية[8]بالرباط والدار البيضاء نهائيا. ويبدو حسب ما جاء في الوثائق الفرنسية، أن هذا الاغلاق للزاوية العالية، راجع إلى أن الشريف عبد العالي الإدريسي شيخ الطريقة العالية، "أُعتُبِر منافسا تقليديا للسلالة الحاكمة، إضافة إلى اتهامه بالخيانة والتذلل لسلطات الحماية، وأن اختيار هذه الزاوية تم بكل عناية، إذ أن عبد العالي الادريسي يعد شخصية مجنونة، سيئة السمعة "[9]. في نفس الإطار، تم منع الممارسات التي تقوم بها الطريقة العيساوية في موسمها بمكناس[10]. لكن يبقى أشد هذه القرارات جرأة، إصدار ظهير 22 يونيو 1946 المنظم للطرق الصوفية و الزوايا[11]. فبعد أن تمكن السلطان من تأكيد سلطته وسيادته الدينية من خلال الإجراءات السالفة الذكر، أفصح بشكل رسمي عن مشروعه الإصلاحي الذي تبناه في شهر يونيو 1946، وذلك بإصداره ظهيرا ينظم مسألة إنشاء الزوايا والطرق الصوفية

بالمغرب، إلى جانب الحد من الممارسات المنحرفة عن الدين والبدع، "بعد أن ظهر المشعوذون وعملوا على تأسيس الطرق دون كفاءة و أهلية و ادعاء المشيخة كذبا و زورا واتخاذهم ذلك وسيلة لإفساد عقائد العوام وسلب أموالهم "[12]. بناء عليه، منع إحداث أية زاوية أو طريقة صوفية دون موافقة قبلية للسلطان، وأُلزم شيوخ الطرق الصوفية بضرورة حصولهم على ترخيص من الصدر الأعظم محمد المقري للقيام بزياراتهم المعهودة، بعد الإعلان عن الهدف منها[13]. هكذا هدفت هذه الإجراءات إلى ضبط تحركات الشيوخ بصفة عامة، وأولئك الذين أبانوا عن ولائهم علانية للاستعمار خاصة، وأصبحوا يشكلون عنصرا شاذا داخل النسق الذي رسمه السلطان إلى جانب رجال الحركة الوطنية ، المتمثل في المطالبة بالاستقلال. تبعا لذلك، سيُخَلِّف صدور الظهير مجموعة من المواقف تراوحت بين مؤيد ومعارض داخل النسق الاجتماعي بكل مكوناته.

3. ارتياح واشادة بصدور الظهير في صفوف الحركة الوطنية

يبدو أن أعضاء الحركة الوطنية ومن يدور في فلكهم من المتشبعين بالفكر السلفي الإصلاحي، خاصة في المدن، قد اعتبروا قرار السلطان بمثابة انتصار ديني وسياسي على شيوخ الطرق الصوفية. ذلك أن نبأ إصدار الظهير أُسْتقبِل بكل ارتياح وايجابية، وهو أمر طبيعي باعتبار أن هذه الفئة التي ضمت القضاة وعلماء القرويين، إضافة إلى المخزن المركزي، كانت متأثرة بأفكار ومبادئ السلفية، هذا الاتجاه الذي لقي إقبالا كبيرا بزعامة أهم أقطاب الفكر السلفي بالمغرب العلامة أبي شعيب الدكالي، و الفقيه ابن العربي اللذان أثرا "في أكبر عدد من التلاميذ والأنصار، الذين يفدون من كل الجهات لاستماع دروسهما القيمة، وأحاديثهما الممتعة"[14]. وتبعا لذلك، عمل رواد الفكر السلفي بالمغرب على مواجهة الطرقية ومشايخها، بعد أن تأكد للشباب الوطني ولاؤها للاستعمار، هذا الأخير لم يتوان في تصعيد لهجته ضد أعضاء الحركة السلفية الإصلاحية. من ذلك ، ما جاء على لسان الكومندار "أودينو **ODINO**" مخاطبا علال الفاسي :" إننا نعلم أنكم لا تقاومون عبد الحي، وعبد الرحمن الدرقاوي، وأمثالهما من المشايخ، إلا لأنهم أحبابنا، وقد علمتم أنهم تحالفوا معنا في

أحرج المواقف، ضد عبد الكريم وأضرابه من الثوار، فلا يمكننا إلا أن ندافع عنهم و نكون في صفوفهم ضدكم الآن"[15]. ويمكن تفسير هذا الموقف المساند للطرق الصوفية أيضا إلى الانتشار الواسع لهذه الأخيرة وامتداد تأثيرها في الأوساط القروية والحضرية، الأمر الذي لم يحظى به الوطنيون بشكل كبير خاصة في البوادي، وهو عامل يكفي لتبرير السياسة الفرنسية القائمة على تقريب شيوخ هذه الطرق من الإدارة الاستعمارية، وعدم الاستغناء عن خدماتهم المتمثلة في الدعاية لفرنسا ونقل المعلومات. بالمقابل عملت إدارة الحماية على إضعاف الوطنيين الذين لم يترددوا في الإفصاح عن معارضتهم لهذا التحالف المشبوه بين الطرقيين والاستعمار، والتعبير عن مخاوفهم من جشع هؤلاء الشيوخ الذين أضحوا يبحثون عن جني الأموال بكل الوسائل، الأمر الذي أفقدهم الاحترام والهيبة التي حضي بها أسلافهم قبل زمن الحماية خصوصا بالمدن[16].

لا غرابة إذن في ظل هذه الظروف، أن يبتهج جزء كبير من سكان المدن الذين تأثروا بأفكار النخبة الوطنية لصدور الظهير، خصوصا أنها كانت ترى في الوجود الفرنسي مذلة ومهانة كبيرتين. وهذا ما يفسر حدوث تقارب وتحالف بين القصر والحركة الوطنية، "فقد أيدهم القصر، منذ أن تربع على عرشه السلطان الحالي، الملك المصلح، سيدي محمد الخامس، فأصبح من أشد دعاة السلفية وأنصارها. وقد بذل في نصرها كل ما يستطيع من جهد ونفوذ"[17]، كما ساهم علماء القرويين بشكل بارز في التأكيد على محاربة البدع والضلالة التي التفت حول الدين والتصقت به في برامجهم الإصلاحية الدينية والاجتماعية، وفي هذا الصدد، تلقى السلطان "رسالة من علماء القرويين عندما وقفوا وقفتهم المخلصة بتاريخ 17محرم 1352 هجرية فرفعوا عريضة موقعة من جهابذتهم مشفوعة بخطبة كان وجهها جلالة الملك المصلح سيدي محمد بن عبد الله إلى رعيته تدعو إلى الالتزام بالسنة و محاربة البدعة"[18].

لقد ظهرت الحركة الوطنية كعنصر فاعل ومؤثر في توثر العلاقة بين القصر وشيوخ الطرق الصوفية، فلم تتردد في الكشف عن أعمال ومواقف هؤلاء الشيوخ المساندة

للاستعمار، إلى جانب استنكار الممارسات المنحرفة والبدع التي كانت تقام خلال المواسم وبعض الأعياد الدينية من ذلك نشر خطبة المولى سليمان خلال عيد المولد النبوي[19].

وإذا كان أعضاء الحركة الوطنية لم يدخروا جهدا في شن دعاية شرسة ضد الطرق الصوفية التي ظهر ولاء شيوخها للاستعمار، إلى جانب الاشادة بالظهير بين فئات المجتمع. فإن السلطات الفرنسية اعتبرت هذا العمل الذي وصل تأثيره إلى صفوف المدارس القرآنية، خطير جدا ولا يجب الاستهانة به، واعتبرته عنفا واضحا يمارس ضد حياد المدرسة. وتبعا لذلك، "عملت على إعادة تفعيل لجن التفتيش للمؤسسة الابتدائية الخاصة، مما سيمكنها من مراقبة وتتبع ما يجري داخلها"[20]. والظاهر أن صدور الظهير وتنزيل مقتضياته ساهم بشكل كبير، في منح الحركة الوطنية الإطار القانوني لحملتها الشرسة ضد أذناب الاستعمار من الطرقيين، فارتكزت عليه للاستمرار في نضالها ضدهم. و بناء عليه، استطاعت أن تتحد مع السلطان في مواجهته لهؤلاء. فأضحى الصراع ضد شيوخ الطرق الصوفية هدفا رئيسيا ألف بين القصر والنخبة الوطنية من سنة 1930إلى سنة 1953، فقد كان السلطان في صراع دائم مع الزوايا وهذا الموقف قرب بينه وبين الوطنيين بشكل كبير[21].

4. رفض وتنديد بعض شيوخ الطرق الصوفية و الزوايا

أذكى ظهير 1946 عوامل الاحتجاج و الرفض داخل أوساط الطرقيين، وقوى أسباب الأسى والاستياء وسط الشيوخ والزعماء الدينيين، لاقتناعهم بأنه قرار يستهدف تقويض احدى دعائم الدولة القائمة على الدين الإسلامي. فظهرت معارضتهم لكل أنواع الدعاية التي شنت ضدهم، فقد بدت معارضة هؤلاء، خاصة منهم، الذين ظلت سهام الانتقاد موجهة نحوهم منذ الإعلان عن صدور الظهير، حيث رأوا أن قرارا من هذا القبيل هدفه إغلاق الزوايا ومواجهة مؤسسيها واتهامهم بإتباع ممارسات منحرفة عن تعاليم الإسلام، إضافة إلى هدم الأماكن المقدسة(مراكز بعض الزوايا، الأضرحة) بموافقة ودعم من القضاة الذين يمثلون الشرع والدين، إجراءات لا تعد من الصواب ولا يمكن اعتبارها عملا سيساهم في تقدم وتحضر البلاد كما يدعي البعض. وفي هذا الشأن، أشارت التقارير الفرنسية إلى

الحرج الذي انتاب زعماء الطرق الصوفية عقب صدور الظهير. وتبعا لذلك، فإن هذه الإجراءات التي تم إقرارها، في نظرهم، يجب أن توجه إلى " الرؤساء المحليون المستبدون الجشعون الذين لا يترددون عن تجريد الضعفاء، كما يجب أن تستهدف الأماكن التي تشيع فيها الفاحشة، ويرتكب فيها المنكرات كشرب الخمر والدعارة، التي أنشأت بظهير كحي مولاي عبد الله بفاس و حي بوسبير بالبيضاء"[22].

ظلت معارضة الظهير من طرف الطرق الصوفية والزوايا و الرباطات التي تقام بها المواسم جد قوية في البوادي بالخصوص وذلك لعدة أسباب منها، أن المواسم بالنسبة للأرياف تشكل جزءا من الحياة الاجتماعية في البلاد، وبالتالي شكلت المصالح الاقتصادية سببا رئيسا في مواجهة الظهير. ذلك أن التجار والقياد وشيوخ الزوايا لن يستفيدوا من العوائد المادية في حالة ما إذا تم منع إقامة المواسم التي تعتبر تقليدا متجذرا في الأوساط الريفية. أضف إلى ذلك؛ التأثير الكبير للطرق الصوفية على المناطق الهامشية للمدن، التي كانت تضم الحرفيين والعمال والموظفين الصغار، ووسط هذه الشريحة احتفظت الطرق الصوفية بمكانتها وبسلطتها وقوة تأثيرها فيهم إذ تعتبر داخل هذه الأوساط مظهرا من الحياة الدينية لا يمكن المساس به، وأي اعتداء عليها حسب اعتقادهم هو اعتداء على الدين، " معتبرين إصدار هذا الظهير ما هو إلا رغبة من المخزن لبيع التراخيص والمشاركة في الاستفادة من عوائد الزيارات."[23]

لقد كانت مواقف الطرق الصوفية من الظهير واضحة منذ البداية أمام مختلف مكونات الشعب المغربي. واتخذت طابعا عنيفا خصوصا من طرف بعض المريدين والاتباع. ففي القرى قام عدد من الشباب الكتانيين والتجانيين والدرقاويين والوزانيين بتوعد الوطنيين في نسائهم وأسرهم[24]. أما في المدن وبعد استشارة مقدمي فروع الطرق الصوفية والزوايا، أعلن الزعماء الشيوخ، في فاس والناحية الشرقية مثلا، عن موقفهم الرافض ليس فقط لإصدار الظهير، ولكن للمنحى العام الذي سارت عليه الأسرة السلطانية من حياة البذخ والترف، بل أكثر من ذلك وصفت شخصية السلطان بالمتقلبة ومواقفه غير ثابت ومنهم من نعته بالفساد[25].

هكذا، سيندفع شيوخ الطرق الصوفية الأكثر تأثيرا لمواجهة السلطان، متحدين أمام قراراته، إيمانا منهم بأن تنظيماتهم أكثر حفاظا على التعاليم والأسس الإسلامية، واقتناعا بأن الطرق الصوفية والزوايا مؤسسات لها شرعيتها التاريخية، المستمدة من كونها حامية التقاليد والعادات والأعراف داخل المجتمع. وبناء عليه، اعتبر هؤلاء "أن المراسلات المخزنية الصادرة التي تتعلق بالطرق الصوفية، هي مجرد حبر على ورق وغير ملزمين بها"[26]. و بالتالي جنحوا إلى الخروج عن سلطة المخزن والارتماء في أحضان سلطة المستعمر، الذي عمل على استمالة شيوخ الطرق الصوفية كلما سنحت له الفرصة. ومن ذلك، "إعلانه عن عدم موافقته على النصوص المخزنية وكذا عدم نشرها في الجريدة الرسمية"[27]. الأمر الذي سيخلف ارتياحا كبيرا لدى الطرقيين.

5. مناورة سلطات الحماية لقرار السلطان

اعتبرت السلطات الاستعمارية إصدار الظهير من طرف السلطان "ما هو إلا مناورة من أجل فرض سلطته على الطرق الصوفية والزوايا وجعلها تسير في فلك سياسته، وأنه مدرك لحجم صعوبة إخضاع هذه التنظيمات لما لها من إرادة مستقلة انطلاقا من تجذرها في المجتمع المغربي عبر التاريخ"[28]. والظاهر أن الاقامة العامة كانت على دراية كبيرة بأهمية الزوايا والطرق الصوفية كإحدى التكتلات القوية في النسق السياسي المغربي، وبضرورة الاستفادة من وجودها وسلطتها الرمزية والدينية، في ظرفية اتسمت، عموما، بتوتر العلاقة بين المغاربة والفرنسيين، خلال فترة الاستعمار. ويبدو أن سلطات الحماية قد استفادت كثيرا من تجربتها الاستعمارية لبعض بلدان شمال إفريقيا، "فقد أدرك الفرنسيون، أثناء احتلالهم الجزائر، أنه من الضروري لهم أن يفوزوا بعطف الطرق الدينية، واستمالتهم إلى جانبهم"[29]، وهو ما دعمه عبد الله العروي بقوله: "فالفرنسيين اكتشفوا هذه التنظيمات في الجزائر حيث شكلت قوى إما ساندتهم أو قاومتهم كما عرفوها في المغرب في شخص عبد السلام الوزاني بصفته السيد المطلق لمدينة وزان"[30]. في هذا الصدد راسل المقيم العام الليوطي حكام الجهات بالمغرب يدعوهم إلى موافاته بكل طلبات الزيارة التي يتقدم بها الشيوخ من أجل البحث فيها قبل

الترخيص لصاحبها للقيام بالزيارة[31]، كما بعث الجنرال نوكيس بدورية أخرى في نفس الشأن سنة 1939، يدعو فيها حكام الجهات إلى الالتزام بتطبيق مراسلة الليوطي المؤرخة في 9ماي 1914 تحت رقم**N° 51 D.R./2bis** التي تحدد وتنظم طلبات الزيارات التي يريد أن يقوم بها شيوخ الطرق الصوفية خارج ترابهم[32]. والملاحظ أن نوكيس أضاف بعض الشروط الخاصة بتنقلات هؤلاء الشيوخ، إذ أكد على أن التنقل خارج الجهة لا يمكن أن يتم إلا أذا كان المعني بالزيارة هو شيخ الطرقة نفسه، كما دعا إلى ضرورة حضور المراقبين المحليين خلال المواسم الأمر الذي "سيعزز صورة فرنسا ويبرز اهتمام الإقامة العامة بشيوخ الطرق الصوفية التي تبدي علاقة طيبة اتجاهها. وينفي كل ادعاء على أن سياسة فرنسا بالمغرب تستهدف التضيق على الزوايا والطرق الصوفية"[33]. لكن يظهر من خلال هذه الدوريات عكس ما ادعته الإقامة العامة، حيث سعت من وراء ذلك إلى ضبط كل تحركات شيوخ الطرق الصوفية من جهة، ومن جهة أخرى أن تظهر بمظهر المحترم للدين الإسلامي والتقاليد، كل هذا بهدف ضمان ولاء هؤلاء الشيوخ وتسخيرهم لخدمة مصالحها. لكن رغم المواقف المساندة للطرقيين التي أعلنت عنها الإقامة العامة، فإن بعض التقارير تشير على أن صدور الظهير "أثر بشكل جلي على مكانة السلطات الفرنسية بالمغرب وتأثيرها داخل الأوساط الشعبية، وهذا أمر لا يجب إغفاله، ذلك أن صدور الظهير يعد ضربة موجعة للسياسة الفرنسية بالمغرب"[34].

وبالرجوع إلى تقارير ضباط الشؤون الأهلية، فيستشف منها أن الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب، نهجت أسلوب المناورة من أجل التقليل من تأثير الظهير على اتباعها من شيوخ الطرق الصوفية وذلك ضمانا لعدم تراجعهم عن خدمة مصالحها. وبناء عليه، رفضت نشره في الجريدة الرسمية، وتأخرت في تنزيل مقتضياته، إذ لم تستجب لطلب السلطان بإعلام السلطة التنفيذية من قياد وباشوات بمقتضيات الظهير السلطاني، مما جعل الوزير المقري يطلب من السلطان الاستفسار عن الأمر. ومباشرة بعد ذلك، وفي لقاء بين السلطان والمستشار بالنيابة المسيو "فيمون"، ولكي يبرر إحجام الإدارة الفرنسية عن نشر الظهير

وتطبيقه، اعتبر أن النسخة العربية للظهير التي أعدها الوزير المقري غير متوافقة مع النص الفرنسي الذي تم الاتفاق عليه مع المقيم العام ، مؤكدا في الوقت نفسه أن المقيم العام ملتزم بما تم الاتفاق عليه، ولا يجب التشكيك في ذلك النص المعد بشكل دقيق للغاية[35]. وهذا فيه ما يفيد على أن مسألة إصدار هذا الظهير كانت بناء على اتفاق مسبق بين المخزن وإدارة الحماية، إلا ان هذه الأخيرة تراجعت عن نشره في الجريدة الرسمية، حتى لا يأخذ الصبغة القانونية والشرعية، وبالتالي تفقد هيبتها وسلطتها التي تتحكم بها على أذنابها من شيوخ الطرق والزوايا. لقد اعتبرت أن قرارا من هذا النوع يعد ضربة قوية لسياستها الدينية بالمغرب، كما أن مطالبة السلطان للباشوات والقياد بتطبيق نص الظهير وكذا المقرر الوزاري الذي أصدره المقري، جعل المراقبين المدنيين في وضعية حرجة؛ " لقد كانت مناورة جيدة وذكية فمن جهة سعى إلى ربط هذا القرار بقواعد وسلطة الحماية تفاديا للمواجهة والمعارضة التي رأت في الظهير إجراء لا شعبيا، و من جهة أخرى ايهام الشعب ان فرنسا تخلت عن دعمها للزوايا و الطرق الصوفية و بالتالي تراجعها عن سياستها تجاه هذه المؤسسات"[36]

ألح السلطان بشكل كبير من أجل إصدار الظهير في الجريدة الرسمية، مقدما تفسيرا بخصوص التعديلات التي أدخلها الوزير المقري؛ أنها لا تهم المضمون بقدر ما تعتبر توضيحات وأجوبة عن مجموعة من الأسئلة قد تطرح عند تنزيل مقتضيات الظهير، مؤكدا على أن منطوقه يبين الشعبة التي تتحمل المسؤولية في تتبع شيوخ الطرق الصوفية للحصول على الترخيص، لكن "السيد "فيمون " رفض أن يتم تكليف هذه الشعبة التي تضم الباشوات والقياد بتسليم التراخيص وفي الوقت نفسه القيام باستتباب الأمن ومواجهة أية معارضة، وهذا بالضبط ما يرفضه المقيم العام، لكون المسألة دينية صرفة من اختصاص السلطان باعتبار صفته الدينية ، ومن غير المناسب إشراك الإداريين والقياد والباشوات في هذا الأمر"[37].و رغم إصرار السلطان على أن القياد هم ضباط الأمن، وإليهم توكل مهمة اعتقال المجرمين والمخالفين للقوانين، وليس هناك سواهم لتتبع تنزيل وتطبيق مقتضيات الظهير الخاص بالطرق الصوفية، وبدنوهم فإن تلك القوانين ستصبح حبرا على ورق. ظل مسيو "فيمون " مصرا

"على أن النص المتفق عليه لا يجب تغيره وإلا فإن الموضوع برمته سيعاد فيه النظر"[38]، وبالتالي وُضع السلطان في نفق مسدود كاد أن بعصف بمسار الإصلاح الديني الذي انخرط فيه بشكل قوي. لكن رغم امتناع سلطات الحماية عن نشر الظهير على صفحات الجريدة الرسمية، عمل السلطان على اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تنزيل مقتضيات الظهير، فقد " وزعه جلالته رأس على القواد يأمرهم بالعمل بمقتضاه"[39]، كما وظف المنابر الإعلامية المتوفرة (الراديو و الجرائد و كذا المطبعة الشريفية التي قامت بنسخ الظهير والمقرر الوزاري وتم توزيعهما على القياد والقضاة والمكلفين بالمدارس القرآنية)، الأمر الذي اعتبرته الإقامة العامة تمردا على سلطتها وسياستها في المغرب. هكذا تمكن السلطان من فرض تطبيق الظهير والمقرر الوزاري على أوسع نطاق، وتجلى ذلك من خلال حدثين مهمين الأول تمثل في الموسم السنوي للطريقة الكتانية والثاني يهم إنشاء ضريح بإفران.

أشارت التقارير المنجزة في هذا الصدد، إلى أن السلطان لم يكن له أي رد فعل قوي مسبقا اتجاه الطريقة الكتانية وزعيمها عبد الحي الكتاني، رغم التوتر الذي شاب العلاقة بينهما. لكن بعد أن أُصدار الظهير ظهرت ردود فعله اتجاه الكتانية؛ ذلك أن الموسم السنوي الذي تعقده الطريقة والذي يعرف أكبر تجمع وحضور لشخصيات مهمة من قياد وباشوات إلى جانب ضباط الشؤون الأهلية بفاس وحاكم الجهة، عرف نوع من الفتور تجلى ذلك في "أجواء الاستياء التي أقيم فيها الموسم سنة1947، إلى جانب احجام القياد المحليين الذين اعتادوا التواجد في مثل هذه المهرجانات عن الحضور ،ولم يجرؤا على مخالفة التعليمات الصادرة عن القصر التي تمنع حضورهم"[40].

أما الحدث الثاني الذي تجلى من خلاله إصرار السلطان على تنزيل مقتضيات الظهير، والذي اعتبرته سلطات الحماية مناورة جيدة من طرفه، فتمثل في الامر الذي أصدره السلطان لهدم ضريح أنشئ حول قبر أحد الصلحاء المشهورين بمدينة افران، حيث أعطى الأمر الشريفي إلى القائد بمنع أي تجمع وفض الموسم الذي أقيم عند الضريح، بل أكثر من ذلك تم نقل جثة الشريف إلى مكان أخر. وفي نفس الإطار، تشير رسالة للمراقب المدني

بسوق الأربعاء إلى صرامة قاضي المنطقة في الامتثال لأوامر السلطان، جاء فيها: "يشرفني أن أحيطكم علم أن القاضي سي عبد الحميد الروندة قاضي سوق الأربعاء قرر التطبيق الحرفي للتعليمات الصادرة عن صاحب الجلالة السلطان، التي تهم الطرق الصوفية والزوايا. وتبعا لذلك، قام القاضي في يوم السوق الاسبوعي باعتقال "درويش"[أي مريد] من بوجاد يطلب الهبات والقرابين على اعتبار أنه شريف المنطقة وقد أصر القاضي على سجنه في الحال، ولم يغير رأيه إلا بعد استعطافه وبشكل كبير من طرق القائد"[41]. فمن خلال الرسالة يتبين لنا، أن سلطات الحماية حاولت التشكيك في نوايا السلطان الإصلاحية، المتمثلة في محاربة البدع و الممارسات المنحرفة كما جاء في نص الظهير، وروجت لمجموعة من الدعايات بهدف المساس بهيبة السلطان والتقليل من قيمته، ومن ذلك، أن جعلت مواجهته للطرقية مبنية على اهداف مادية محضة، متهمة إياه بجمع التبرعات والهبات خلال المواسم. في هذا الصدد حاولت الرسالة التركيز على أن" هذا القاضي وقاضي عرباوة قد توجها إلى القصر من أجل تسليم الهبات للسلطان التي تم جمعها خلال موسم سيدي هلال بعرباوة و أن هذه الهبات سيتم تسليمها لولاد مولاي العباس عم السلطان"[42] .

والظاهر أن مثل هذه الممارسات المستفزة لم تكن لترهب السلطان أو تؤثر على هيبته وسلطته الدينية. فقد عرف كيف يدير معركته ضد المستعمر في مسألة الطرق الصوفية للحد من نفوذها. فالمخزن، عموما كان ينظر لهذه التنظيمات على أنها آلية في يد الدولة الاستعمارية، توظفها لتحقيق مصالحها، لذلك تعامل معها بحذر شديد، واتخذها مطية لإظهار قوته، وفي الوقت نفسه الكشف عن نوايا زعمائها في التحالف مع المستعمر، كما صرح بذلك الأمير مولاي الحسن ولي العهد أنداك في خطابه الذي ألقاه بطنجة قائلا: "ونهض سيدنا أعزه الله في وطننا المغربي يعبئ رد الدين إلى سماحته وصفائه وطهارته الأولى، فصدرت ظهائره الشريفة تقطع على البدعة طريقها، وتوقف المشعوذين والدجالين عند حدهم، وتدعو الناس إلى السير في الطريق المستقيم، طريق الله العزيز، وسنة رسوله العربي"[43]

لكن يبقى السؤال، هل استطاع السلطان بإصدار هذا الظهير أن يتمكن من احتواء شيوخ الطرق الصوفية والزوايا الموالية لإدارة الاستعمار؟

تشير التقارير التي أنجزت في الفترة ما بين 1947 و1948 إلى أن الظهير، بصفة عامة، لم يحقق النتائج الكبيرة التي كانت ترجى منه على مستوى أغلب الجهات الخاضعة للحماية الفرنسية. فرغم تعرض الطرق لاختبار صعب، قد يوحي في ظاهره "أنها انكمشت على نفسها وتراجعت عن أي تدابير أو إجراءات ضد الظهير، فإنها في الواقع، تحلت بشجاعة كبيرة لمواجهة حملة السلطان والوطنيين عليها. ورغم فقدانهم لبعض إشعاعهم ومجال تأثيرهم، فقد ظل الطرقيين محافظين على مكانتهم في الأوساط الشعبية، لدرجة يصعب القول معها، بأنه من السهل أن يتعرض التصوف الشعبي للفشل، نظرا لكونه يلبي الرغبات الروحانية الشعبية"[44]. وفي نفس الإطار، أشار تقرير قدمه المراقب المدني حاكم ناحية فاس جوابا على دورية[45] المقيم العام، إلى أن "تراجع عدد المنتسبين لهذه التنظيمات في المراكز الحضرية والقروية يظل ضعيفا وبالكاد يبدو واضحا مقارنة مع الأرقام الواردة سنة 1939"[46]. كما ميز التقرير بين فئتين من الطرق الصوفية، فئة تتمتع بتأثير ديني مهم، لكنها لم تقم بأي دور سياسي في تلك المرحلة، لكن إذا ما تم تحريك مشاعر الكراهية الكامنة لديها يومًا ما على حساب المستعمرين أو إذا تعرض وجودها لتهديدات متكررة من جانب السلفيين المتحمسين فستخرج من حالة الحياد. وبالتالي فالهجمات التي تعرضت لها هذه الفئة من الطرقيين، إذ لم تكن بالقوة الكبيرة لإخراجها من حالة اللامبالاة وحملها على الرد. هذا من جهة، من جهة أخرى اعتبر التقرير أن موقفها المهادن لسلطة المخزن، ربما هو مناورة منها، حتى تظل بعيدة عن أي مواجهة مباشرة مع السلطان قد تفقدها بعض الامتيازات التي كانت لاتزال تحتفظ بها، وتدخل في هذا الاطار (التيجانية و الوزانية و القادرية و العيساوية) [47]. أما الفئة الثانية فضمت كل من الطريقتين الكتانية و الدرقاوية، اللتان كانتا يتمتعان بقوة تأثير كبيرة. ويبدو أنها كانت على استعداد " لخدمت فرنسا من الناحية السياسية"[48] . و لعل فكرة استغلال الطريقتين (الدرقاوية والكتانية) لمصلحة الادارة الاستعمارية، راجع إلى الانتشار الواسع

للدرقاوية وعدد المنتسبين لهذه الطريقة ، وكذا العلاقة الجيدة التي ربطت فيما قبل السلطات الفرنسية بالشيخ عبد الرحمان الدرقاوي[49]، الذي خدمها بكل تفان و" تعاون مع المستعمر بعد خلافه مع محمد بن عبد الكريم"[50] ، وبعده ابنه الشيخ محمد، الذي كان أيضا "من خدام القضية الفرنسية وكان يتلقى منذ 1932ما قدره 25000 فرنك كل سنة كمقابل، سلمت له من صناديق الاختراق" [51]. وفي هذا الصدد، صرح حاكم ناحية فاس بالقول :"أن الشيخ بوبكر ابن الشيخ محمد مستعد ليكون في صفنا بشرط أن يكون تحت حمايتنا بشكل رسمي ويتم الدفاع عن شخصه أمام تنظيمات الوطنيين المعادية لنا وأمام القصر إذا لزم الأمر"[52].

أما بالنسبة للطريقة الكتانية، فإن سلطات الحماية لم يكن لديها شك في ولاء الشيخ عبد الحي الكتاني الذي رأت في قوة شخصيته ومكانته الاجتماعية، التي مكنته من السيطرة على الطريقة الكتانية في كل جهات المغرب، سيجعل انضباطه لقرارات الظهير شيء بعيد التحقيق. وهذا ما يستشف من رسالة السلطان الموجهة للمقيم العام جوان بتاريخ 16 يوليوز 1947، التي عبر فيها عن استيائه من السماح لعبد الحي الكتاني شيخ الزاوية بالتجول وأخذ الزيارة في المملكة الشريفة بدون إذن المخزن الشريف[53]. هكذا يبدو أن سلطات الحماية لم تتوقف عند حد عدم نشر نص الظهير بالجريدة الرسمية، بل حافظت على علاقاتها مع شيوخ الطرق الموالية لها في تحد صريح لقرار السلطان، وذلك لضمان بقاء هيبتها وولاء مساندیها.

6.خاتمة

شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تاريخ المغرب، ذلك أن سلطات الحماية بدأت في إرساء مشروع جديد، يتمحور حول خلق جبهة مضادة للمشروع الوطني المتمركز حول مطلب الاستقلال، خصوصا أن الحركة الوطنية أصبحت تتمتع بمساندة شعبية قوية وأضحت تتوفر على هيئات حزبية وسياسية مكنتها من الانخراط في كفاح سياسي على المستوى الداخلي والدولي. في ظل هذه التحولات العميقة تم إصدار الظهير المنظم للزوايا

والطرق الصوفية، هدف أولا إلى تنقية الممارسات الدينية من الشوائب التي أُلصقت به، وثانيا تقزيم الأدوار السياسية التي أُنيطت بهذه التنظيمات التي كانت تخدم مصالح سلطات الحماية.

لقد استطاع السلطان محمد بن يوسف من خلال هذا الظهير أن يحد من ممارسات شيوخ الطرق الصوفية ولو بشكل نسبي، تجلى ذلك في تراجع بعضهم عن الانخراط في الشؤون السياسية، إلى جانب تراجع عدد المنتسبين للطرق الصوفية في هذه الفترة من تاريخ الحماية بالمغرب، إما خوفا من بطش القواد والباشوات أو اقتناعهم بأن سلطات الحماية لن تكون قادرة على حمايتهم من السلطة المخزنية. ففضلوا الحياد والاهتمام بالأمور الدينية المنوطة بهم، واستجداء عطف السلطان للحفاظ على الامتيازات المادية التي ألفوا الاستفادة منها، وظلت مؤسسة الزاوية والطريقة الصوفية محافظة على مكانتها في النسق الاجتماعي المغربي، تتأرجح بين سياسة سلطات الحماية والإصلاحات الدينية التي انخرط السلطان في تفعيلها باعتباره رمز السلطة الدينية وأمير المؤمنين.

5. قائمة المراجع

* روم، لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة مراجعة أنيس فريحة، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ط، 1963.

* المصطفى الرايس، **الزاوية الكتانية من خلال الصحافة الموالية للحماية الفرنسية**، منشورات الزمن، سلسلة شرفات، الرباط، عدد 67، 2015.

* معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة و النشر، ج1، 1989.

* علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط الثانية، 2012.

* أبوبكر، القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية من 1941إلى1945**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ج2، ط 1، 1997.

* إدريس كرم، **دور الفقهاء في الحركة الوطنية من خلال رسائل عبد الله كنون**، ، مركز بلعربي العلوي للدراسات التاريخية، ط1، 2019.

* نور الدين الزاهي، **الزاوية والحزب الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 3، 2011.

* علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان، (د.ت).

* عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1830–1912** ، تعريب محمد حاتمي، محمد جادور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 2016.

6. هوامش

[1]. طارق بوكطب: siencehistoire@gmail.com

[2]. روم، لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة مراجعة أنيس فريحة، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ط، 1963، ص144.

[3]. المصطفى، الرايس، **الزاوية الكتانية من خلال الصحافة الموالية للحماية الفرنسية**، منشورات الزمن، سلسلة شرفات، الرباط، عدد 67، 2015، ص134.

[4]. Archives Diplomatique de Nantes, Fond Protectorat Maroc, Carton N° 1MA/200/773, S/3 Confréries Religieuses, Dossier Dahir sur les Confréries, archives 57/3, Date 22/6/1946

[5] . روم، لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص145.

[6] . *A.D. N,* Fond Protectorat Maroc, Carton N° 1MA/200/773, S/3 Confréries Religieuses, Dossier Dahir sur les Confréries, archives 57/3, Date 22/6/1946

[7]. Ibid.

[8] . كانت الطريقة العالية تحت إشراف شيخها مولاي إدريس عبد العالي الإدريسي أحد الشرفاء الإدرسيين، أسس طريقة صوفية بمنطقة زعير أطلق عليها اسم "الطريقة العالية "، وألف كتابا تحت عنوان " الاسرار الربانية في أذكار الطريقة العالية «يعرف فيه بطريقته. بدعم من السلطات الفرنسية أنشئ زاويتين كبيرتين الأولى بالرباط وأخرى بالدار البيضاء، وأصبحتا مكانا للشعوذة وممارسة البدع وصارت تحكى عن شيخها كرامات وخوارق. أثارت أنشطته وتحركات الشريف الإدريسي بن عبد العالي السياسية والطرقية مخاوف رواد الحركة السلفية والسلطان محمد بن يوسف الذي لم يتردد في جمع علماء العدوتين وعلماء المشور، و"أصدر أوامره للمحكمة الشرعية بالرباط لتنظر في عبد العالي المذكور"، فأفتوا بأن أعمال الشريف الإدريسي كلها

شيطانية، فأمر السلطان بإغلاق زاويته، فغادر الرباط ليستقر بالدار البيضاء حيث تم إغلاق الزاوية أيضا من طرف باشا المدينة بأمر من السلطان. انظر ترجمة الإدريسي إدريس بن عبد العالي في:

– معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة و النشر، ج1، 1989،صص.277– 278.

– علال، الفاسي، حديث المغرب في المشرق، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط 2، 2012، ص 2.

– المصطفى، الرايس، م.س، ص 139.

[9].Ibid.

[10]. *A.D. N*. Fond Protectorat Maroc, Carton N° 1 MA / 200/ 773, dossier Dahir sur les Confréries (1945-1946), Note de renseignements n°66/Casablanca le 13 Novembre 1946.

– انظر أيضا: علال، الفاسي، حديث المغرب في المشرق، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط 2، 2012، ص24.

[11] . ظهير شريف بتاريخ 22 رجب 1365 الموافق ل 22 يونيو 1946، محفظة السلطان محمد بن يوسف 1928م/ 1346 هـ، رمز 035 –20 A، مديرية الوثائق الملكية، الرباط.

[12] . الظهير نفسه.

[13] . نفسه.

[14] . علال، الفاسي، حديث المغرب في المشرق، م. س، ص21.

[15]. نفسه، ص23.

[16]. *A.D.N*. Fond Protectorat Maroc, Carton N° 1 MA / 200/ 773, dossier dahir sur les confréries (1945-1946)

[17]. Ibid.

[18] . أبوبكر، القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية من 1941إلى1945**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ج2، ط1، 1997، ص72.

[19] . إدريس ،كرم، **دور الفقهاء في الحركة الوطنية من خلال رسائل عبد الله كنون**، ، مركز بلعربي العلوي للدراسات التاريخية، ط1، سنة 2019، ص283.

[20]. *A.D. N*, Fond Protectorat Maroc, Carton N° 1 MA / 200/ 773، Bureau de presse Rabat le 26Mars1947 propagande hostile aux confréries

[21] . نور الدين، الزاهي، **الزاوية والحزب الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط3، 2011، ص.140.

[22] . *A.D.N*, Fond Protectorat Maroc, Carton N° 1 MA / 200/ 773, dossier N° 57/7 ZAOUIA, date du 4 Novembre 1947, Circulaire N°3, 2 Septembre 1947.

[23] . *A.D.N*, Fond Protectorat Maroc, Carton N° 1 MA / 200/ 773, dossier dahir sur les confréries (1945-1946)، rapport 29 Octobre 1946.

[24] . *A.D.N*, Fond Protectorat Maroc, Carton N° 1 MA / 200/ 773, dossier dahir sur les confréries (1945-1946),Note de renseignements n°66/Casablanca le 13 Novembre 1946.

[25] . *A.D.N*. Fond Protectorat Maroc Carton 1 MA / 200/ 773 dossier dahir sur les confréries (1945-1946), rapport du 29 octobre1946.

[26] . Ibid.

[27] . Ibid.

[28] . Ibid.

[29] . روم، لاندو، مرجع سابق، ص.139.

[30] . عبد الله، العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1912-1830** ، تعريب محمد حاتمي محمد جادور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 2016، ص 180.

[31] . *A.D.N*, Fond Protectorat Maroc, Carton Cote 1/MA/200, Note circulaire résidentielle n° 51 D.R./2bis, au sujet des tournées des Ziaras, Rabat le 9 mai 2014

[32] . *A.D.N*, Fond Protectorat Maroc Note circulaire N° 439 D.A.P.C/2, Carton COTE 1/MA/200, RABAT 11 Mai 1938.

[33] . Ibid.

[34] . *A.D.N*. Fond Protectorat Maroc Carton 1 MA / 200/ 773 dossier dahir sur les confréries (1945-1946), rapport le 29 octobre1946

[35] .*A.D.N,* Fond Protectorat Maroc, Carton 1 MA / 200/ 773.Extrais du compte rendu N°58 DE LA D. A.CH le 2 Décembre 1946,

[36] . Ibid.

[37] . Ibid.

[38] . Ibid.

[39] . علال، الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان، (د.ت)،ص 320.

[40]. *A.D. N,* Fond Protectorat Maroc, Carton 1 MA / 200/ 773, dossier dahir sur les confréries (1945-1946), Note sur le Dahir Confrérique, (10pages).

[41]. *A.D. N,* Fond Protectorat Maroc, Carton 1 MA / 200/ 773, dossier dahir sur les confréries (1945-1946), Lettre N° 234.01, objet Confréries et Zaouïas Action du Cadi Date du 22 Octobre 1946, envoyé par le contrôleur civil chef du cercle de SOUK EL ARBA à Mr le chef du territoire de PORT- LYAUTYE :

[42] . Ibid.

[43] . خطاب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ولي العهد ألقاه بمعهد مولاي المهدي بطنجة بتاريخ الخميس 19 جمادى الأولى 1366 الموافق ل 10 لأبريل 1947، محفظة السلطان سيدي محمد بن يوسف1947 /1366، cote A21-017 مديرية الوثائق الملكية ،الرباط.

[44] . *A.D.N*, Fond Protectorat Maroc, Carton 1 MA / 200/ 773, dossier 57 /5, Enquête sur les confréries, région de Oujda année 1947, Lettre N°1338 dater le 30 avril 1947du Mr BRUNEL, contrôleur civil de la Région d'Oujda à Mr le Chef du Secrétariat Politique Rabat.

[45]. *A.D. N*, Fond Protectorat Maroc, Carton 1 MA / 200/ 773, dossier 57 /5. Lettre-Circulaire du Résident Général, N°372/POL C/2, date 31/08/1946.

[46]. *A.D.N,* Fond Protectorat Maroc, Carton 1 MA / 200/ 773, dossier 57 /5*Rapport* d'Enquête sur les Confrérie, Région de Fès année 1947.

[47] .Ibid.

[48] . Ibidem.

[49] . بعد الانشقاق الذي حصل داخل الطريقة الدرقاوية، انقسمت الطريقة إلى فرعين، تقلد الشيخ عبد الرحمان فرع زاوية أمجوط ببني زروال، أما الفرع الثاني فقد ترأس مشيخته الحاج الصديق الغماري بغمارة.

[50] . نور الدين الزاهي، مرجع سابق.ص .69

[51]. ibid.

[52]. ibid.

[53]. رسالة موجهة من صاحب الجلالة الملك محمد الخامس إلى السيد فانسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية في شأن الخلاف بين القصر السلطاني والاقامة العامة الفرنسية بتاريخ السبت 22 نونبر 1947 مو افق ل8 محرم 1367هـ، محفظة السلطان سيدي محمد بن يوسف1947 /1366، تحت رقم-A21 018، مديرية الوثائق الملكية، الرباط.